DMED_PV(2010)0114_1

المحضر الرسمي
للاجتماع الذي عقد في 14 يناير 2010، من الساعة 10 صباحًا حتى الساعة 1 مساء
بروكسيل

افتتح الاجتماع في تمام الساعة 10.05 صباحًا يوم 14 يناير 2010 برئاسة السيد جياني بيتيلا.

بحضور:

أعضاء مجموعة العمل:

ميلود شورفي (نائب الرئيس)، فاطيما شيلوشي (الجزائر)، جينارو مالجيري (إيطاليا)؛ كلوديا دالانجول، زافير بيتيل (لوكسمبرج)؛ إدواردو كابريتا (البرتغال)، وعفيفة صلاح (تونس).

أعضاء من خارج مجموعة العمل:

محمد كامل رزجوي (الجزائر).

1. **تبني الأجندة التمهيدية**

تم تبني الأجندة التمهيدية بدون تعديل.

2. **تبني المحضر الرسمي للاجتماع الذي عقد في 4 مارس 2009**

تم تبني المحضر الرسمي للاجتماع الذي عقد في 10 ديسمبر 2009.

3. **بيانات الرئيس**

عرض الرئيس الاعتذار الذي تلقاه عن حضور الاجتماع: السيد روبرت ديل بيتشيا (فرنسا) والسيد فايق أوزتراك (تركيا).

4. تبادل الآراء حول مسألة منصب المراقب البرلماني وحول طلبات منح هذا المنصب والحصول عليه من منظمات مختلفة.

استمع المشاركون إلى الرئيس الذي نبه إلى أنه قد تمت مناقشة تعديل القاعدة 8 "المراقبون والضيوف" عدة مرات من جانب مجموعة العمل وتمت الموافقة عليه في 18 سبتمبر 2008.

بعد ذلك، تم تقديم هذا الاقتراح (الملحق) إلى مكتب الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA) حيث تم التصديق عليه في 15 مارس 2009 في بروكسيل. علاوة على ذلك، وبناء على هذا الاقتراح، ناقش المكتب وصدق على الطلبات الخاصة بمنصب المراقب لدى الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA) والتي تم استلامها من منظمات مختلفة. ونظرًا لأنه لم تتم مناقشة المسألة في الجلسة المنعقدة بكامل هيئتها في 16-17 مارس 2009 في بروكسيل، فقد تم اعتبارها مؤجلة وتمت إعادتها إلى مجموعة العمل. وطلب من مجموعة العمل إعادة فتح المناقشة حول التعديلات الخاصة بالقاعدة 8 وإبداء رأي حول التداعيات الملازمة لها.

عرض الرئيس المنظمات التي تقدمت بطلب لمنحنها منصب المراقب الدائم لدى الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية: وهي الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛ والاتحاد البرلماني العربي؛ البرلمان العربي المؤقت؛ والاتحاد البرلماني الدولي (IPU)؛ الاتحاد الدولي للتنمية المستدامة ومحاربة الفقر في البحر المتوسط والأسود (FISPMED)؛ الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM).

وأشار إلى أن المنظمات الخمس الأولى تقدمت بطلبها قبل اجتماع مجموعة العمل في 18 سبتمبر 2008، وبالتالي تم أخذ طلباتهم في الاعتبار. بينما الطلب الوحيد الذي لم تتم مناقشة هو الطلب المقدم من الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM)، الذي تم تقديمه في 18 مارس 2009.

اقترح الرئيس بأن يتم الاحتفاظ باقتراح تعديل القاعدة 8 في 18 سبتمبر 2008، وإعادة تقديمه إلى المكتب. وقد وافق الأعضاء على اقتراح الرئيس.

وفيما يتعلق بطلبات منصب المراقب الدائم، اقترح الرئيس أيضًا، بناء على الاتفاق السابق، بأن يتم الاحتفاظ بالتوصية السابقة، بعبارة أخرى:

- يجب منح منصب المراقب الدائم إلى:

1. الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا،
2. الاتحاد البرلماني العربي،
3. البرلمان العربي المؤقت،

والتي تستوفي المعايير الخاصة بالتعديل المقترح

وقد وافق الأعضاء على اقتراح الرئيس.

ناقش المشاركون الطلب الحديث الذي تقدمت به الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM).

أشار الوفد الإيطالي إلى أن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM) قد تمثل تكرارًا للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA) وهذا قد يؤدي إلى التداخل، رغم أن الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA) هي الممثل البرلماني لاتحاد البحر الأبيض المتوسط (UfM)، بينما الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM) ليس لها دور داخل الاتحاد الأوروبي.

أثناء مشاركة مخاوف الوفد الإيطالي بشأن تداخل أنشطة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM) مع أنشطة الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA)، اعتبر الرئيس، على أساس التعديل الذي اقترحته مجموعة العمل على القاعدة 8، الفقرة 1، أن المنظمة تستوفي الشروط المطلوبة.

وكان السيد رزجوي يرى بأن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM) تستوفي الشروط المنصوص عليها في التعديل المقترح للقاعدة 8.1. علاوة على ذلك، اعتبر أنه بدلا من حدوث تكرار للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA)، فقد تسهم الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM) في تحسين عمل الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA)، نظرًا لأنها أكثر تقدمًا من الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA).

شدد الوفد التونسي على أن كافة الشركاء من الجانب الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يشتركون في عمل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ('PAM) ويسهمون ماديًا في ميزانيتها. علاوة على ذلك، فقد كانوا يرون أنه ليس هناك أسباب لرفض منصب المراقب

الدائم للجمعية، نظرًا لأنها تستوفي كافة المتطلبات.

اقترح الوفد البرتغالي أن يتم التمييز بين النواحي الرسمية والسياسية لعلاقات الجمعيتين. فمن وجهة النظر الرسمية، فإن مجموعة العمل لا يمكنها رفض استيفاء الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط للمعايير الخاصة بمنحها منصب المراقب الدائم. أما من حيث الناحية السياسية، فقد كان السيد كابريتا يرى إما أن يقوم مكتب الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA) بتوضيح طبيعة العلاقات بين الجمعيتين، أو من الممكن مناقشة ذلك في الاجتماع المنعقد بكامل هيئته في مارس 2010.

اقترح الرئيس بأن توصي مجموعة العمل بأن يقوم المكتب بمنح منصب المراقب للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، بينما في نفس الوقت، تطلب من المكتب توضيح طبيعة العلاقات بين المنظمتين، نظرًا لنطاق المنافسة بين الجمعيتين.

وقد وافق الأعضاء على اقتراح الرئيس.

أشار السيد رزجوي إلى أن الوفد الجزائري سوف يستشير سلطات البرلمان الخاص به حول مسألة منح الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM) منصب المراقب على الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA) وسوف يقوم بإعلام مجموعة العمل بموقفه في الوقت المناسب.

5. تبادل الآراء حول مسألة المساهمات المالية من جانب البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (**EMPA**) في موازنة الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (**EMPA**)

استرجع الرئيس القرار الذي اتخذه المشاركون في الاجتماع الذي عقد في 10 ديسمبر 2009 بشأن إنشاء موازنة تشغيل بسيطة للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA)، من أجل تغطية تكاليف تنظيم الاجتماعات لهيئات الجمعية. وبناء على هذا الاتفاق، تم عمل حساب تقديري للموازنة وإرساله إلى كافة المشاركين بعد هذا الاجتماع. كشف الحساب التقديري عن أن الحد الأدنى للموازنة الضرورية هو 608720 يورو.

استمع الأعضاء إلى الرئيس حيث نبه أيضًا إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 10 ديسمبر 2009 حول المعايير المطلوب استخدامها عند حساب المساهمات المالية من البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA). وتبعًا لذلك، تم احتساب التوزيع المقترح للمساهمات المالية على أساس إجمالي الناتج المحلي (GDP) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) لكل دولة من الدول الأعضاء في اتحاد البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، تم إجراء الحساب وفقًا للخوارزمية التي اقترحها الوفد اليوناني في 26 فبراير 2008.

أشار الرئيس إلى أنه لا يمكن إرسال الاقتراح إلى أعضاء مجموعة العمل قبل الاجتماع نظرًا لنقص المعلومات العامة حول المؤشرات الاقتصادية لموناكو ونظرًا للصعوبات التي واجهت عملية الحساب. لهذا السبب، يجب وضع بعض الحسابات التقديرية من أجل التغلب على هذه المشكلة. وبالنسبة لكافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأورومتوسطي، باستثناء موناكو، فإن البيانات المستخدمة كانت تلك التي نشرها البنك الدولي في تقريره السنوي لعام 2009 (بشأن إجمالي الناتج المحلي) وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في تقريره السنوي لعام 2009 (بشأن مؤشر التنمية البشرية). وبالنسبة لموناكو، فإن إجمالي الناتج المحلي المستخدم يمثل تقدير تقريبي للناتج الذي أعلنته السلطات المواناكية عام 2007. وفيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية في موناكو، فقد تم اعتباره مساويًا للقيمة 0,900، نظرًا لأن مؤشر التنمية البشرية للدول المتقدمة يتراوح بين 0,900 و1 (وفقًا لدراسات برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة).

وافق الأعضاء بالإجماع على التوزيع المقترح للمساهمات المالية الخاصة بموازنة الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA). أشار الوفد البرتغالي إلى أن القرار النهائي ينبغي اتخاذه بواسطة الاجتماع المنعقد بكامل هيئته، بناء على توصية من المكتب.

واعتبرت السيدة عفيفة صلاح أن مصروفات الترجمة الفورية، التي تمت مناقشتها في اجتماع ديسمبر، مرتفعة بشكل مبالغ فيه. ونبه الرئيس إلى أن مصروفات الترجمة المستخدمة في تقدير الموازنة هي تلك التي يتم دفعها بواسطة خدمات الترجمة التابعة للبرلمان الأوروبي.

6. **الأعمال الأخرى**

أثار المشاركون مسألة اللغات الثمانية التي يجب الترجمة إليها في الاجتماعات المنعقدة بكامل هيئتها، بما يتماشى مع

الحساب التقديري الموازنة. أشار الرئيس إلى أن مكتب الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية يجب أن يحدد اللغات الخمسة التي يجب تقديم الترجمة إليها في الاجتماعات المنعقدة بكامل هيئتها، إلى جانب اللغات الثلاثة الرسمية للجمعية. مع ذلك، فقد وافق على إمكانية أن تناقش مجموعة العمل هذا الموضوع.

اعتبر الوفد الإيطالي أنه من المناسب تقديم الترجمة في جلسات الاجتماعات المنعقدة بكامل هيئتها إلى لغات البحر الأبيض المتوسط (مثل الإيطالية والأسبانية والتركية)، بصرف النظر عن اللغات الثلاثة التي يتم العمل بها في الجمعية.

أعرب السيد رزجوي عن رؤيته بأن الترجمة إلى لغات أخرى خلاف اللغات التي تم الاتفاق عليها بالفعل (الثمانية) يجب أن تكون مسئولية الجانب الأوروبي، والذي يجب أن يوافق على اللغات الضرورية، ويجب أن يدفع تكلفة الترجمة الضرورية تبعًا لذلك.

وكان من رأي الوفد البرتغالي انتهاج أسلوب مرن فيما يتعلق بالمكتب والاجتماعات المنعقدة بكامل هيئتها من أجل تغطية الاحتياجات الفعلية لكل اجتماع.

* * *

شكا السيد رزجوي من تدفق المعلومات الصادرة عن المكتب، معتبرًا أن مناقشات المكتب بشأن عمل مجموعة العمل يجب توصيلها إلى مجموعة العمل من أجل تمكينهم من إعداد الاجتماعات.

* * *

اقترح السيد رزجوي تقديم تعديل على لائحة النظام الداخلي للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA) بحيث تسمح للأعضاء من الجانب الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط بدخول الاتحاد الأوروبي بدون الحاجة إلى تأشيرة. وطلب من الرئيس عرض المسألة على مكتب الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA) في الرباط في 22 يناير 2010.

* * *

وحول مسألة المراقبين والضيوف، اقترح السيد رزجوي بضرورة أن تطالب الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA) بمنصب المراقب في المنظمات التي سوف تمنحها ذلك المنصب (وهي الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والاتحاد البرلماني العربي، والبرلمان العربي المؤقت).

* * *

أكد نائب الرئيس على أهمية الاقتراحات المتفق عليها من جانب مجموعة العمل وطلب من الرئيس تقديمها إلى مكتب الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (MPA) في اجتماعها التالي في 22 يناير في الرباط، من أجل تمكينها من تنفيذ هذه الاقتراحات في المستقبل القريب.

7. **تاريخ ومكان الاجتماع التالي**

سوف يُعقد الاجتماع التالي في الأسبوع الأول من شهر مارس 2010 في بروكسيل. وسوف يتم إبلاغ التاريخ عن طريق البريد الإلكتروني.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة 11.50.